العلاقة بين المركز والاطراف ـ سياسة الالحاق والنهب

أ ـ شهد القرن التاسع عشر مواجهة حثيثة ومباشرة بين بنيتين اقتصاديتين مختلفتين: الغرب الرأسمالي الاستعماري من جهة والدولة العثمانية الاقطاعية المتخلفة من جهة ثانية. وتميزت هذه المواجهة بالسعي الدؤوب من جانب الدول الاوروبية لفرض هيمنتها السياسية والاقتصادية والثقافية على مناطق مختلفة من الدولة العثمانية بهدف الحاقها كتابع هامشي لها ضمن النظام الاقتصادي العالمي ونهب مواردها وخاماتها المتنوعة.

وكان مركز النظام الاقتصادي العالمي قد انتقل، خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر من بلاد الدولة العثمانية المسيطرة على طرق المواصلات والتجارة العالمية الى البلاد الاوروبية التي كانت تشهد حملة اكتشافات جغرافية واسعة النطاق وثورة صناعية بعيدة الاثر. فقد ادت حملة الاكتشافات الجغرافية الى رسم خطوط بحرية عالمية جديدة للتجارة بين الشرق والغرب تتجاوز مراكز المواصلات العثمانية وتلتف حولها، والوصول الى قارات واراض غير معروفة من قبل شكلت منطلقا للنشاط الاستعماري الاوروبي الجموم لاحقا. وهكذا شهدت موانيء البحر الابيض المتوسط ومراكز التجارة الداخلية في بلاد الشام والعراق ومصر تراجعا ملحوظا وركودا كبيرا في حين ازدهرت حركة السفن التجارية على طريق رأس الرجاء الصالح وازدحمت الخطوط البحرية عبر الاطلسي الى «العالم الجديد» ومن افريقيا والقارات الجديدة المكتشفة تدفقت خامات الذهب والفضة والمعادن المختلفة الاخرى الامر الذي ادى الى تحول النظام المالي العالمي من الاقتصاد العيني الى الاقتصاد النقدي بالعملات المتعددة وفي نفس الوقت شهدت اوروبا ثورة صناعية هائلة حلت فيها الآلة والقوة الميكانيكية محل الانسان كوسيلة انتاج مع كل ما يترتب على ذلك من انعكاسات وتحولات بعيدة الاثر في الانظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية القائمة.

ومع تراكم فائض الانتاج الصناعي لدى الدول الاوروبية للرأسمالية برزت الحاجة الى اسواق تصريف جديدة لموازنة هذا التراكم وتجاوزه وبالتالي تجنب الازمة الرأسمالية العالمية التي بدأت تلوح في الافق، وتركز الانتباه على بلاد الدولة العثمانية باعتبارها سوقا مثالية لتصريف البضائع الاوروبية وموردا هاما للمواد الاولية التي تحتاجها صناعة هذه البضائع.